

ابراهيم الامين

خونة وعملاء... وإرهابيون أيضاً!

درجة أعلى من اليقظة والاستنفار وعدم المهادنة، وستكون المؤسسات الأمنية والعسكرية اللبنانية تحت أعين المراقبة والتقييم، لأن أسلوب العمل في المرحلة السابقة يجب أن يوضع له حد، لجهة التباين الكبير في النشاط والنتائج. فحماسة وإنتاجية استخبارات الجيش والأمن العام، قابلتهما في السنوات الماضية برودة من جانب فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، قياساً إلى قدراته، وخطوات هامشية لجهاز أمن الدولة.

لكن الجميع يعرف أن لهذه الفروقات أسبابها. فأمن الدولة كان خارج العمل الأمني فعلياً. وهو باشر حديثاً نشاطه، وهناك مؤشرات على إمكانية تحقيقه قفزات في هذا العمل، ويمكن القيام بالكثير، في حال نجاحه في إقفال «خدمة الخدم» التي يطلبها منه كبار القوم.

أما الجيش والأمن العام، فالأمر واضح عندهما، لناحية أن قيادتي هاتين المؤسستين على اقتناع تام، وطوعي، بأن الإرهاب حقيقي، وأنه يستهدف جميع اللبنانيين، وأن العمل الاستباقي ضروري لمواجهته، بما في ذلك ما يقوم به حزب الله. وأن المواجهة مع هذه المجموعات تتطلب التنسيق مع كل من يقاالتها بجدية، من الحكومتين السورية والعراقية، إلى روسيا وإيران، إلى الأجهزة الأمنية في بعض الدول العربية والاوروبية.

أما فرع المعلومات، فمشكلته ليست في ضباطه أو أفرادها، المشكلة الأساسية تكمن في موقف جهة الوصاية على الجهاز، أي تيار المستقبل ومن خلفه قوى محلية وإقليمية ودولية، لا تنظر إلى هذه المجموعات الإرهابية على أنها شر كامل، بل ترى في بعض أعمالها ما هو مناسب، وخصوصاً إذا كانت هذه الأعمال موجهة إلى سوريا وإيران وحزب الله. وهو موقف أثر سلباً على هذا الجهاز، القادر، بقوة، على تحقيق إنتاج كبير جداً، وهو ما سيكون محل نقاش ومتابعة في المرحلة المقبلة.

وفي هذا السياق، سيجد الخونة والعملاء عملاً لهم، إذ إنهم سيتولون التشكيك بالعمل الأمني الهادف إلى استئصال المجموعات الإرهابية، من مفكريها، إلى مديريها، إلى أفرادها، إلى حاضنيها، إلى ممولّيها، وسيطلب إليهم قول الكثير عن التمييز العنصري وعن الاستنساب السياسي وعن التعرض لكرامات الناس وحقوق هذا أو ذاك.

لكن هؤلاء سيكتشفون أن قرار إطاحة الإرهابيين لا يحتمل المزاح، وسيسمعون من الأقربين قبل الأبعدين النصح بالتعقل، لأن من يبرر الإرهاب ويحمي القائمين عليه، أو يسهل لهم عملهم، يعدّ شريكاً كاملاً... فهل يشرحون لنا، ما هي عقوبة الخائن والعميل قبل أن يصير إرهابياً؟

ليهدأ خصوم المقاومة وكارهوها من الخونة والعملاء (وبعض المضللين). فعملهم لم ينته بعد. فإمامهم مهمات إضافية، وسيحتاج إليهم المشغل المحلي أو الإقليمي أو الدولي، ولا سيما منهم، المتحدرون من سلالة «شيعة السفارة» أو ما يعادلها من «كارهي أصولهم وطالبي الانتساب إلى بيئة أخرى». وما هو مطلوب منهم، سيلزمهم البقاء في ذواتهم الحالية، أي أن قبول طلبات انتسابهم إلى النادي الجديد سيظل قيد الدرس لوقت إضافي.

طبعاً، ليس لدينا من تفسير علمي لغضب هؤلاء، سوى شعورهم الحقيقي بالخسارة مرة جديدة. وإذا كان هناك من يرتبك في تفسير ظاهرة «لبنانيون يناصرون إرهابيين»، فالصورة تبدو أكثر وضوحاً عند معرفة أن هؤلاء الخونة والعملاء - الذين يستحقون فعلاً عقوبة الإعدام - إنما يعيشون فقط على دخل مصدره من يريد القضاء على المقاومة. صحيح

مرحلة جديدة من مواجهة مجموعات الإرهاب في لبنان فيها الأمني والسياسي والإعلامي

أن الاستخبارات الأميركية رفعت صوتها ضد هدر الأموال مع مجموعات لا تنفع في شيء، لكن السعودية والإمارات العربية المتحدة لا تجدان ضرراً في صرف حفنة قليلة، وقليلة جداً، من الدولارات، مقابل سماع هذه الأصوات، مع العلم بأن الرياض وأبو ظبي تسألان كثيراً في الآونة الأخيرة عن سبب عدم تحول هؤلاء الخونة والعملاء إلى أبطال شعبيين!

أما لماذا يغضب هؤلاء عندما يصر إلى تذكير الناس بأن عقوبة الخونة والعملاء هي الإعدام، فلأنهم يشعرون بأن الكلام يطالهم هم بالتحديد، فيشرعون بالصراخ والاستغاثة وطلب العون، ويخرجون من جحورهم دفعة واحدة، ويتداعون إلى التشاور في ما يجب القيام به. ثم يرفعون الصوت كمن يكسر خوفه بالغناء. أما احتجاجهم على عدم قيام فريقهم السياسي بخطوات حمايتهم (مّم؟!) فهو احتجاج يظل صداه داخل المنزل فقط.

على أي حال، فإن هؤلاء مهمات إضافية منتظرة. ذلك أن المعركة مع الإرهاب لم تنته بعد. وبرغم الأهمية غير العادية لإسقاط القواعد العسكرية المباشرة لهذه المجموعات، فإن مجالين للعمل سيستمران، واحد له بعده الأمني، حيث تنشط الخلايا الإرهابية بقصد توجيه ضربات في أكثر من مكان، وآخر سياسي - إعلامي، حيث يفترض العمل على الترويج الإضافي للإرهابيين، ولو من باب حقوق الإنسان والحريات. وهذا يعني ببساطة أن على الجمهور الانتباه إلى كون المرحلة الجديدة من المواجهة مع الإرهابيين وداعميهم تتطلب

على اكتشاف مكان دفن الجثمانين في منطقة وادي الخيل، ولاحقاً انتظار فحوصات الحمض النووي للتعرف إليهما، قبل استكمال عملية التسليم. أما الجثمان الثالث، فجرى العثور عليه حوالي الساعة السادسة مساءً، وبعد التأكد من «الحمض النووي»، سلكت جثث «النصرة» طريقاً فرعياً إلى مدخل عرسال، ثم إلى وادي حميد.

ومع انتهاء المرحلة الأولى من العملية، من المتوقع أن تبدأ اليوم المرحلة الثانية لتسليم المقاومة 8 من أسراها لدى «النصرة»، خمسة منهم أسروا في ريف حلب الشمالي، وثلاثة ضلوا طريقهم خلال المعارك الأخيرة، في مقابل نقل حوالي 9000 مقيم في المخيمات في عرسال، من ضمنهم مئات مسلحي «النصرة» إلى الداخل السوري، وصولاً إلى إدلب. وبحسب المعلومات، فإن عدداً كبيراً من الباصات بدأت تتجمع منذ بعد ظهر أمس في منطقة فليطا من الناحية السورية، على أن تقوم بنقل الراغبين بالخروج من عرسال مع مسلحي النصر إلى إدلب عبر بلدة فليطا. واعتماداً على اختيار من ثلاثة احتمالات، أولاً لنقل الراغبين بالخروج عبر المصنع، ثم من دمشق إلى إدلب، أو عبر القصير - حمص، ثم حماه وإدلب، إلا أن العدد الكبير للباصات وصعوبة حماية القافلة ورفض السلطات اللبنانية عبور مسلحي «النصرة» بأسلحتهم الفردية داخل الأراضي اللبنانية، حثم اختيار فليطا، مع إصرار المدعو أبو مالك التلي «أمير النصر» في الجرود على احتفاظه ومقاتليه بأسلحتهم الفردي، ومطابنته بباصات محجوبة الرؤية. كذلك فإن مسلحي «سرايا أهل الشام» سينتقل جزءٌ منهم إلى القلمون وآخرون إلى منطقة الرحبية، إلا أن الأولوية الآن بالنسبة إلى المفاوضين هي إخراج «النصرة» أولاً.

وعلى طريق إدلب في ريف حماه الشمالي قرب بلدة سلب، سيقوم الجيش السوري بتفتيش الخارجين وتسجيل أسمائهم في لوائح اسمية، كجزء من التسوية التي وافقت عليها السلطات السورية، قبل انتقالهم إلى إدلب.

لمبادئ الرابطة الأساسية، ولتاريخ الموارنة، ولا سيما أن لبنان بخطر يُمثله فريق يحمل السلاح خارج إطار الدولة». لكنه في الوقت عينه يرفض ما ورد على لسان راشد فايد، «الكلام لا يستدعي لفتة وهو غير دقيق. رغم أن البيان يفتح باب التفسيرات الاعتباطية». الاعتراضات على بيان الرابطة بقيت محصورة في وسائل التواصل الاجتماعي، ولم يصدر بيان استنكاري عن أي جهة سياسية، حتى عن القوات اللبنانية. بالنسبة إلى نعمة، «موقف مُمثل القوات في الرابطة هو نفسه موقف الحزب».

الله في الجرود». أما الثاني، فهو أن الاختلاف في وجهات النظر بين إقليموس وجوزف نعمة قديم، «وهو اتخذ من البيان حجة حتى يُعلق عضويته». فقبل أيام من البيان، عُلق نعمة عضويته بسبب خلاف حول الصلاحيات بينه كرئيس للجنة القانونية لتعديل النظام الداخلي للرابطة، وبين إقليموس. قبل أن يُسوّى الوضع لمصلحة نعمة. ينفي الأخير في اتصال مع «الأخبار» أي رابط بين الحدثين. وهو يؤكد أن المجلس التنفيذي لم يجتمع قبل إصدار البيان، «الذي اعتبره مُخالفًا

بالنسبة إلى عضو المجلس التنفيذي في الرابطة أنطوان قسطنطين، «كَلّ كلام يُحاول تسخيف تحرير جزء من أرضنا هو الذي يُعد موقفاً غير طبيعي». يؤكد الرجل أن الموقف اتفق عليه في المجلس التنفيذي، رافضاً «إخضاعنا، وواجباتنا أن نكون موجودين في لحظة وطنية معينة. نحن مؤمنون على استقلاليتنا». داخل الرابطة المارونية، كلامٌ عن أن «تعليق عضوية» مُمثل القوات اللبنانية هو لسببين. أولاً، «التغطية على موقف سميّر جعجع الإيجابي تجاه عمل حزب

إنّ البيان صدر «بعدما وردت اقتراحات عدة من عدد من الأعضاء لإصدار موقف بعد كلام نصرالله. عُرض الأمر على المجلس التنفيذي، فكان هناك شبه إجماع». كان بإمكان الرابطة المارونية تجنب «الإحراج» والتزام الصمت في ملف خلافي. ولم يكن أحد سيعتب عليها. للمصادر الرسمية رأي آخر، «لا شيء اسمه حياض في معركة تحرير لبنان. هناك شخص (نصرالله) أهدى الانتصار لكل اللبنانيين، وقال إنه سيُسلم الأراضي للجيش اللبناني، وامتنع عن إحراج الوفد الحكومي إلى واشنطن. إلا أنّنا؟».

الرابطة المارونية. الوزير السابق جان لوي قرداحي كان أحد هؤلاء، فضم صوته «إلى صوت الرابطة في بلورة موقف وطني جامع دفاعاً عن لبنان... عندما يتعلق الأمر بتحرير الأرض، من المعيب فتح باب السجلات الرخيصة. لا بل يجب أن يُشكر كل من يُساهم في حماية لبنان». أما عضو المجلس التنفيذي السابق في الرابطة جهاد طربيه، فاعتبر أن «الموقف الصادر عن الرابطة في تميمينها لتضحيات لبنانيين أصليين ينتمون إلى حزب الله، موقف وطني بامتياز». تقول مصادر إقليموس لـ«الأخبار»